الائتلاف المدني
من أجل الحريات الفردية

الحريات الفردية
خلال سنة 2019
في خطورة الشعبوية

أفريل
2020

الائتلاف المدني
من أجل الحريات الفردية

الحريات الفردية
خلال سنة 2019
في خطورة
الشعبوية

انجز هذا التقرير بدعم من

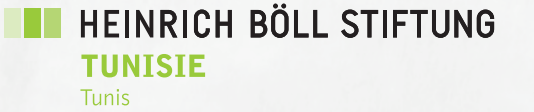

أفريل
2020

A.D.D

Avocats
Sans Frontières
ASF

Association Shams
جمعية شمس

MST SIDA
TUNIS

ATP
Association Tunisienne
de Prévention Positive

ASSOCIATION
TAHADI

Association Membre de
IPPF
Association Tunisienne de la Santé de la Reproduction

BEITY

SAWA
COALITION POUR
LES FEMMES DE TUNISIE

calam

CHOUF

دمج

دستورنا
Doustourna

EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

FORUM
TUNISIEN
DROITS
ECONOMIQUES
SOCIAUX

F.T.C.R

AWHIDA
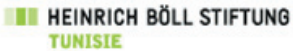
HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE
Tunis

JAMAITY
جمعيتي

KVINFO
GENDER • DIVERSITY
INFORMATION
EQUALITY

LET

LTDH

الشارع فن
L'ART RUE
مختبر للفضاءات الفنية
FABRIQUE D'ESPACES ARTISTIQUES

موجودين
MAWJOUDIN

OMCT
Réseau SOS-Torture

OXFAM
أوكسفام

المفكرة القانونية
THE LEGAL AGENDA
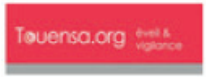
Touensa.org
éveil &
vigilance

TWENSA
KIFKOM!

OTJUSS

wadi

Y-PEER

#MSajinsش

FREE SIGHT ASSOCIATION

فنّي رغما عنّي

الفهرس

مقدمة 5

1. ملخص لأهم الانتهاكات 7

1.1 انتهاكات الحريات على أساس التمييز 7

- التعنت ضد النساء 7
- تراجع حقوق المرأة على المستوى السياسي 7
- انتهاك الحق الأساسي في حرية اختيار القرين 7
- تراجع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية 7
- التعنت ضد المثليين والمثليات والعابرين والعابرات والمتحولين والمتحولات. 7
  - تعنت السلطات 8
  - تواصل تطبيق الفحوصات الشرجية بالرغم من الوعود على الصعيد الدولي 8
  - التعنت الإعلامي والسياسي 8
- الانتهاكات المتعلقة بحقوق الأشخاص المتعايشين مع فيروس العوز المناعي المكتسب 9
- النفاق بخصوص المشروبات الكحولية 9

2.1 تجاوزات أعوان الشرطة: الاعتداء على الحرمة الجسدية والنفسية 10

- إجراءات المراقبة الإدارية والتدابير التعسفية المقيدة للحرية 10

3.1 الحق في التقاضي 10

- الحق في التقاضي للمواطنين 10
- الحق في التقاضي بالنسبة لضحايا التعذيب 11
- ظروف الإيقاف 11

4.1 الانتهاكات المتعلقة بحقوق الأطفال 11

- قاصرون وقاصرات في مراكزالإيقاف 11
- الأطفال : الضحايا الرئيسيون للاتجار بالبشر 11
- الاعتداء الجنسي على الأطفال 12

5.1 انتهاكات الحق الأساسي في حرية الضمير 13

- انتهاكات حرية الضمير من قبل السلطات العمومية 13
- انتهاكات حرية الضمير من قبل القادة الدينيين 13
- انتهاكات حرية الضمير من قبل الأفراد 14

6.1. انتهاك الحق في النشاط الجمعياتي 14

2. ملخص المكاسب المحرزة في مجال الحريات الفردية 15

1.2 التقدم على المستوى التشريعي والترتيبي 15

- تكريس الحقوق التي تدعم الحريات 15
- تكريس ضعيف للحريات الفردية 15

2.2 التقدم على المستوى المؤسساتي 16

- إعادة تصميم النظام القضائي 16
- إنشاء الهيئات الدستورية 16

3.2 التقدم على المستوى القضائي 16

4.2 ديناميكية كبيرة للمجتمع المدني 17

- القضايا التي تم تبنيها والنتائج المحققة 17

3. التحديات والأولويات لعام 2020 20

1.3 التحديات المؤسساتية 20

2.3 التحديات التشريعية والترتيبية 20

خاتمة 22

ملحق 23

اهم الروابط 23

المقدمة

يتمثل دور المحكمة الدستورية في ضمان علويّة الدستور وحماية النظام الجمهوري الديمقراطي والحقوق والحريّات.[1] لكن مع تواصل غياب تركيز هذه الهيئة القضائية[2]، لازالت العديد من القوانين السالبة للحرية والقمعية سارية المفعول من بينها الفصول 226 و226 مكرر من المجلة الجزائية والتي تجرم الأفعال المؤسسة على مفاهيم غير واضحة مثل «التجاهر بما ينافي الحياء» و «الإعتداء على الأخلاق الحميدة». وكنتيجة لذلك، تقوم السلطات بالإعتداء على الحريات المضمونة دستوريا كحرية الضمير والحق في حماية الحياة الخاصة ومنع التعذيب والممارسات اللاانسانية والمهينة والحاطة بالكرامة.

ففيما يتعلق بحرية الضمير مثلا، فلطالما يتم تهديدها، بالأساس خلال شهر رمضان، من خلال المضايقات التي يتعرض لها المفطرون من قبل السلطات ومن طرف بعض الأفراد. كما لاتزال الدولة إلى اليوم تعتدي على حرمة الحياة الخاصة بالرغم من الإلتزام المحمول على عاتقها بعدم التدخل في الحياة الخاصة للأفراد. وفي هذا السياق، لازالت الدولة تتدخل بصورة تعسفية في كل جوانب الحياة الخاصة بدءا بالحياة الحميمية والعاطفية بالإضافة للحياة الزوجية والعائلية وصولا إلى المعتقدات الدينية أو اللادينية للأفراد.

وكنتيجة لذلك، فإن هذه التجاوزات تفتح المجال أمام خرق المعايير الدنيا للحقوق الأساسية المضمونة للجميع. هذا وقد وقع التنصيص على هذه الحقوق صلب الفصل 21 من الدستور من خلال العبارات التالية: «تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم». وبالتالي، نستشف من هذا التنصيص أن الدولة ملزمة بتوفير الإطار الضروري لممارسة الحقوق والحريات والذي يرتكز على الكرامة.

ويتنزل هذا التقرير في كذلك في إطار خاص وهو إطار الحملات الإنتخابية للانتخابات التشريعية والرئاسية التي تم تنظيمها بين شهري أكتوبر ونوفمبر من سنة 2019 والتي تميزت بظرف سياسي مضطرب وبحضور لافت للخطاب الشعبوي. إذ حمل أغلب المترشحون والمترشحات للانتخابات الرئاسية آراء مثيرة للجدل حول الحريات الفردية. وهو ما جعل الرأي العام والمجتمع التونسي ينقسم حول مسألتين تتعلقان بالمساواة في الميراث وبإلغاء تجريم المثلية الجنسية. وقد تراوحت أغلب المواقف بين اللامبالاة أو الرفض بينما لم تتضمن إلا بعض المواقف ضرورة تكريس الحريات الفردية.

ويتناول هذا التقرير أيضا ككل سنة[3] انتهاكات الحريات الفردية في تونس خلال سنة 2019 في ظل مناخ تسوده الشعبوية وغياب ضمانات حقيقية لتطبيق الدستور.

وعموما، اتسمت سنة 2019 ببروز موقفين يمكن من خلالهما تفسير التجاوزات الحاصلة في مجال الحريات الفردية: فمن ناحية، وقع اعتبار المسائل المتعلقة بالحريات الفردية مسائل ثانوية[4] مقارنة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى، لم يقع تناول الحريات الفردية إلا بغاية توظيفها من طرف أصحاب الخطاب الشعبوي وبغرض خدمة أهداف سياسوية فحسب.

---

[1] الفصل الأول من قانون أساسي عدد 50 لسنة 2015 مؤرخ في 3 ديسمبر 2015 يتعلق بالمحكمة الدستورية. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 98 بتاريخ 8 ديسمبر 2015، ص. 3379.

[2] الفصل 118 من دستور 27 جانفي 2014.

[3] Rapport état des libertés individuelles 2017, mars 2018 : Les violations continuent et s'intensifient: http://www.adlitn.org/sites/default/fles/fr_redui_1.pdf
Rapport état des libertés individuelles en 2018 : Bas les masques, avril 2019: http://adlitn.org/sites/default/files/1._rapport_etat_des_li_2019_version_integrale.pdf

[4] Collectif civil pour les libertés individuelles et Observatoire du droit à la différence, Les libertés individuelles lors des campagnes électorales de 2019, Rapport publié le 1er novembre 2019, disponible en trois langues sur le lien :
http://www.adlitn.org/sites/default/files/1._rapport_lib_indiv_dans_les_campagnes_electorales_de_2019_version_integrale.pdf

اعتبار المسائل المتعلقة بالحريات الفردية مسألة ثانوية:

إن الخطاب الذي يعتمد التركيز على الحريات الفردية واعتبارها مسألة ثانوية مقارنة بالمسائل الإقتصادية والإجتماعية يستغل أساسا فترة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد وهو ما أدى إلى انتاج أغلبية لا تعير المسائل المتعلقة بالحريات الفردية وبالمساواة أي أهمية[5] .

مرحلة تشوبها الشعبوية:

هذا السياق أدى إلى تصاعد وتيرة الخطاب الشعبوي[6] في مناخ يتميز بفوارق إجتماعية شاسعة ويكثر فيه الفساد السياسي وتتقهقر أو تنعدم فيه الحقوق الإجتماعية ومن دون أدنى شك، لا يترك أي مجال للتعاطي مع المسائل المتعلقة بالحريات الفردية. ومن بين الأمثلة على ذلك، خطاب المترشح للرئاسة آنذاك السيد قيس سعيد (والرئيس الحالي للجمهورية) والذي لخصه في شعار حملته الإنتخابية «الشعب يريد». هذا الشعار، لا يعير اهتماما كافيا للحريات الفردية إذ تقوم، من خلاله، الإرادة الشعبية باحتواء إرادة الفرد وإستقلاليته عن المجموعة وتبقى ممارسة هذه الحريات رهينة الإرادة الجماعية الغالبة.

وفي نفس هذا السياق، فقد أفرزت الإنتخابات التشريعية كذلك مجلسا نيابيا يغلب عليه الشعبويون[7]. فإلى جانب حركة النهضة وهو حزب إسلامي لا يجعل من الحريات الفردية هدفا في حد ذاته بل يتبناه بطريقة غير واضحة في إطار هدف يعتبره أسمى، برزت أيضا العديد من القوى السياسية الجديدة ذات منحى شعبوي. فعلى سبيل المثال، يرفض ائتلاف الكرامة قطعيا أي حوار أو إلتزام يتعلق بالحريات الفردية. أما بالنسبة إلى حركة الشعب، فإن الحريات الفردية لا تمثل أولوية لتونس في الوقت الراهن ولا يمكن الخوض فيها إلا بعد تحسن الوضع الإقتصادي والإجتماعي[8]. وبالرغم من هذا الوضع السياسي الصعب، فإن المجتمع المدني لا يزال يقوم بدور بارز في محاولة إعادة التوازن لمواجهة موجة الشعبوية من خلال العمل المتواصل لمعاينة التجاوزات وحماية ممارسة الحريات الفردية وتدعيمها.

---

[5] https://www.webmanagercenter.com/2019/11/02/440740/tunisie-libertes-individuelles-parent-pauvre-des-elections-generales-de-2019-rapport/

[6] تتأسس الشعبوية أساسا على نقد النخبة السياسية والإدارية والإقتصادية والثقافية مع التأكيد على الثقة في الشعب المتكون من مجموعة المواطنين الفاعلين. ومن منظور آخر تتأسس الشعبوية على خطاب يستهدف وجدان الشعب المتكون من أشياء غير مادية كالقيم الدينية أي أنه خطاب قائم على تقديس الهوية ورفض الأجنبي.
Encyclopédie Universalis en ligne.https://www.universalis.fr/encyclopedie/populisme/3-deux-types-de-populismes-le-protestataire-et-l-identitaire/

[7] https://www.lepoint.fr/afrique/tunisie-la-victoire-de-kais-saied-une-percee-electorale-des-populistes-20-10-2019-2342314_3826.php

[8] محمد أنور الزياني، مقبولية مقترح مجلة الحريات الفردية لدى الأحزاب السياسية، الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمعية النساء الديمقراطيات، تونس 2020، متوفر على الرابط التالي:
http://www.adlitn.org/sites/default/files/2._etude_appropriation_du_codil_fr_ar_web_0.pdf?fbclid=IwAR3TSKLe_EH441oTSHDVfSRFzWVXaGd6twFD3NIz6ax0IbmwbckyuW39o3g

1 | ملخص لأهم الانتهاكات

1.1. انتهاكات الحريات على أساس التمييز

| التعنت ضد النساء

من بين الأسباب التي أدت إلى ازدياد التعنت ضد النساء هي مسألة المساواة في الإرث. اذ أن وصول الأحزاب اليمينية للبرلمان كحركة النهضة وائتلاف الكرامة أفرز ظهور خطاب العنف والتمييز فيما يتعلق بالحريات الفردية للكافة وخاصة حقوق المرأة.

تواصلت الانتكاسة من خلال خطابات المترشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية. وصاحبتها الاعتداءات ضد المدافعات على حقوق المرأة والجمعيات النسائية وخاصة النائبات بمجلس نواب الشعب اللاتي تعرضن للثلب والسب وحتى لانتهاك حرمة الحياة الخاصة. والمثير للإهتمام أن وسائل الإعلام العمومية والخاصة تعيد انتاج البناء الإجتماعي الأبوي والتمييز على أساس الجنس في ظل غياب آليات رقابة وتعديل. وكمثال على ذلك في 13 ماي 2019 في جامع بمنزل بورقيبة، كرس الإمام خطبة الجمعة للحديث عن السراويل الضيقة للفتيات «السروال المحزوق» حسب تعبيره. كما ندد بالـ«عراء» الذي «يغزو» شوارع البلاد. استهل الإمام خطبته بقوله «شدو علينا بناتكم خلي نصومو» داعيا الأولياء إلى «ستر» بناتهم خوفا من أن يتسببن في افطار الرجال الصائمين من شيب وشباب.[9]

- تراجع حقوق المرأة على المستوى السياسي

على الصعيد السياسي، شهد تمثيل المرأة تراجعا ملحوظا بين 2014 و2019. اذ غداة الانتخابات التشريعية لسنة 2019 تراجعت نسبة البرلمانيات لتصل إلى 24 ٪ مقارنة ب 34 ٪ في 2014.

- انتهاك الحق الأساسي في حرية اختيار القرين

للسنة الثالثة على التوالي ومنذ الغاء منشور 5 نوفمبر 1973 الذي يمنع زواج التونسية بغير المسلم (تم الغاء المنشور بتاريخ 8 سبتمبر 2017) لازال العديد من ضباط الحالة المدنية يرفضون ابرام زواج التونسيات بغير المسلمين.

- تراجع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية

يعرف مجال توفير الخدمات المتعلقة بوسائل منع الحمل والاجهاض العديد من الصعوبات خاصة في المجال العمومي. فحسب دراسة نشرها المعهد الوطني للإحصاء في 25 جوان 2019، تراجعت نسبة استعمال وسائل منع الحمل في ظرف ستة سنوات بين 2012 و 2018 من ٪50.0 إلى ٪44.3.

ومن جهة أخرى، يفسر وجود حواجز لتوفير الاجهاض الآمن والطبي في القطاع العام منذ 2011 بالعقليات التي أصبحت محافظة وبعدم احترام الاجراءات التي وضعتها الدولة وهو ما أدى أيضا إلى الوصم الذي تتعرض له النساء العازبات والقاصرات.

فبينما ارتفع عدد النساء اللاتي ينجبن، لم تتغير أعداد الإجهاض التي لم تتجاوز 1500 في السنة منذ أكثر من عشر سنوات في هياكل الصحة العمومية. فحسب دراسة نشرتها مجموعة توحيدة بن الشيخ فإن العديد من العوائق تحول دون وصول الشابات لخدمات الإجهاض. فحسب المنطقة بين 9٪ من حي راق و14 ٪ من حي فقير على علم بأن هناك شخص حرم من القيام بالإجهاض. وهذا مايبرز غياب العدل على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي.

[9] https://ar.businessnews.com.tn/%d8%a7%d9%85%d8%a7%d9%85%20%d9%85%d8%b3%d8%ac%d8%af:%20%d8%b4%d8%af%d9%88%d8%a7%20%d8%b9%d9%84%d9%8a%d9%86%d8%a7%20%d8%a8%d9%86%d8%a7%d8%aa%d9%83%d9%85%20%d8%ae%d9%84%d9%8a%20%d9%86%d8%b5%d9%88%d9%85%d9%88!,537,3268,3

التعنت ضد المثليين والمثليات والعابرين والعابرات والمتحولين والمتحولات

• تعنت السلطات

يقوم تعنت السلطات ضد المثليين والمثليات والعابرين والعابرات والمتحولين والمتحولات أساسا على الفصول 226 و266 مكرر و230 من المجلة الجزائية وغيرها من فصول هذه المجلة والقوانين الأخرى. ولصعوبة اثبات العلاقات المثلية تقوم السلطات بتطبيق فصول أخرى لتتبع الأشخاص وإيقافهم ومعاقبتهم على أساس اختيار تصرفاتهم وأشكال التعبير التي يلجئون إليها من ذلك مظهرهم ولباسهم. إذ لابد من الإشارة إلى أنه خلال سنة 2019 تم إصدار قرابة مائة (100) حكم قضائي على أساس الفصل 230 من المجلة الجزائية.

في 14 فيفري 2019: يروي شاب في الأربعين من عمره يدعى فهد (اسم مستعار) أن الشرطة اقتحمت منزله عندما كان برفقة أصدقائه وأنها وجدت كمية من العوازل الذكرية يقوم فهد بتوزيعها في إطارعمله الجمعياتي. قامت الشرطة بإيقافهم وبنعتهم باللوطيين وبشتمهم ومن دون أن تذكر لهم أسباب الإيقاف. كما يروي فهد أيضا أنهم قد تعرضوا للضرب لمدة ساعتين.

في 24 مارس 2019: وقع إيقاف هالة، وهي عابرة جندريا، على أساس جريمة «التجاهر بفحش» و«الإعتداء على موظف عمومي». وقد بقيت قيد الإيقاف إلى يوم 29 مارس 2019. ثم وقع إطلاق سراحها مؤقتا إلى تاريخ تحديد جلستها في 26 أفريل التي أدانتها المحكمة خلالها بخطية قيمتها 200 دينار.

كما وقع إيقاف أحد الشبان من بين الذين وقعت إدانتهم سابقا في القضية الشهيرة بقضية القيروان على أساس «الاعتداء على الأخلاق الحميدة» و«الإعتداء على موظف عمومي». فقام باستئناف الحكم وينتظر صدوره منذ أفريل 2019.

في 23 ماي 2019: وقعت إدانة شاب مثلي من المهدية بسنة سجنا على أساس جريمة الوساطة في الخناء. وفي ديسمبر 2019 وبعد خروجه من السجن وقعت إدانته مرة ثانية من أجل نفس الفعل. وفي فيفري 2020، من الممكن أن تقع إدانته بسنتين سجنا من أجل جريمة التمعش من خناء الغير.

• تواصل تطبيق الفحوصات الشرجية بالرغم من الوعود على الصعيد الدولي

بالرغم من العمل المتواصل للمجتمع المدني وادانة لجنة مناهضة التعذيب للفحوص الشرجية، تواصل السلطات تجريم المثلية واجبار من يشتبه في مثليتهم على الخضوع للفحص الشرجي تطبيقا للفصل 230 من المجلة الجزائية الذي يجرم العلاقات المثلية الرضائية بين راشدين بثلاث سنوات سجنا. وفيما يتعلق بالفحص الشرجي، يأمر القاضي الطبيب الشرعي للقيام به واستعماله كوسيلة اثبات. قانونا، يمكن للمشتبه فيهم رفض مثل هذا الفحص. لكن، في الواقع يقع اجبارهم على القيام به تحت التهديد في مراكز الأمن وإلا يقع اعتبار الرفض قرينة إدانة.

وفي قضيتين تتعلقان بثلاثة شبان وقعت إدانتهم بستة أشهر سجنا في فيفري 2019 من أجل المثلية. وفي أفريل 2019 أفاد هؤولاء بتعرضهم للعنف من قبل أفراد الشرطة للإعتراف تحت التهديد بمثليتهم.

• التعنت الإعلامي والسياسي

في 15 فيفري 2019 وجهت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري تنبيها الى قناة تلفزية خاصة على إثر شكاية تقدمت بها جمعية شمس. بثت القناة برنامجا ورد به سكاتش يسخر من المثليين من خلال مشهد كوميدي يظهر كيف يُمنع المثلي من الامتثال لتأدية الواجب الوطني للالتحاق بالجيش على أساس أن الخدمة العسكرية امتياز يتمتع به الرجال فقط. حين قال الممثل: «تونس عندها رجالها.»[10]

[10] https://www.maghrebnews.org/arabicnews/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%B4-

في 23 أوت 2018: قالت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي في برنامج ميدي شو على راديو موزاييك أف أم «إنّ رفع عقوبة المثلية قد يشرع للمثلية وقد يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع، مما سيمس البنية الاجتماعية وستصبح الدولة مهددة بانتشار ظواهر دخيلة وهجينة ''.[11]

الانتهاكات المتعلقة بحقوق الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسب

- يعتبر نطاق تطبيق القانون رقم 71-92 المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالأمراض السارية محدودا. فبالرغم من كونه يؤكد على مبدأ عدم التمييز، إلا أنه يحد من هذا الحق فيما يتعلق بالمجال الصحي وذلك دون توسيع نطاق تطبيقه على جميع الحقوق وعلى جميع الحريات[12].
- كما تتعرض النساء المتعايشات بفيروس نقص المناعة المكتسب أثناء الإنجاب للوصم والتمييز. إذ يتم وضع إشارة واضحة للعيان بجانبهن تفيد إصابتهن بمرض سار[13].

النفاق بخصوص المشروبات الكحولية

- في 23 ماي 2019: تداولت مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، خبرا مفاده ضبط النائبة عن الائتلاف الوطني ليلى الحمروني في حالة سكر مع مرافق لها على متن سيّارة. في المقابل نفت الحمروني في تعليق نشرته على صفحتها الرسمية بالفيسبوك صحة هذه الاخبار مؤكدة أنها تتعرض للتشويه[14].
- في 29 أكتوبر 2019: داهمت الوحدات الامنية بأريانة منزلا بأحد الاحياء بمنطقة سكرة اثر ورود معلومات بوجود احتفالات غريبة بمنزل مجاور وتوافد مجموعة من الشباب يرتدون ملابس غريبة مما جعل وحدات الأمن تنفذ عملية مداهمة للمنزل حيث تم إلقاء القبض على صاحب المنزل والإطاحة بأكثر من 30 شابا تتراوح أعمارهم بين 17 و22 سنة وحجز حوالي 100 قارورة من الكحول الفاخرة وكمية من الاقراص المخدرة ومخدر «الزطلة»[15].

%D9%8A%D8%B3%D8%AE%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC/

[11] https://www.mosaiquefm.net/ar/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%88-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/395515/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

[12] http://kapitalis.com/tunisie/2019/08/08/droits-des-personnes-porteuses-de-sida-une-reforme-juridique-simpose-en-tunisie/

[13] https://tunisia.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Arabe.pdf

[14] https://www.achahed.com/%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D9%8C-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%84%D9%87%D9%89-%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B1/

[15] https://www.turess.com/alchourouk/2082593

2.1. تجاوزات أعوان الشرطة الممنهجة مع الإفلات التام من العقاب

نقل بعض الشهود إن الشرطة التونسية أطلقت قنابل الغاز لتفريق محتجين انتابهم الغضب بعد وفاة شاب داخل مركز للشرطة قرب مدينة الحمامات الساحلية. وذكرت مصادر محلية أن الشاب اعتقل يوم الجمعة 15 فيفري 2019 بعد شجار بين مجموعة من الشبان في بلدة براكة الساحل الواقعة على بعد حوالي 60 كيلومتراً جنوب شرقي العاصمة تونس[16].

وقد قال شاب يبلغ من العمر 31 عاما لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة اعتدت عليه بينما كان يشارك في اعتصام في ساحة الحكومة دعا إليه نشطاء على «فيسبوك»، للاحتجاج على الظروف الصحية في المستشفيات العامة التونسية. وفي 19 مارس 2019، قدم الشاب شكوى إلى المحكمة الابتدائية في تونس ضد أعوان الشرطة بتهم الاغتصاب والإعتداء[17].

كما أنه من المهم أن نذكر التجاوزات التي يتعرض لها الأجانب، إذ في نوفمبر 2019 وقع الاعتداء على ثلاثة أشخاص من الكامرون من طرف أشخاص على أساس توجههم الجنسي ولون بشرتهم. وعند التوجه لمركز الشرطة لتقديم شكاية وقع طردهم ورفض مدهم بشهادة طبية.

إجراءات المراقبة الإدارية والتدابير التعسفية المقيدة للحرية

يخضع عشرات الألاف من التونسيين إلى إجراءات مراقبة تعسفية تتجسد عبر تصنيف إداري تقوم به وزارة الداخلية من أجل الإشتباه في علاقتهم بنشاط إرهابي. إن هذه الإجراءات المقيدة للحرية والتي يتم إحداثها من طرف وزارة الداخلية دون إذن قضائي يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة مثل الإقامة الجبرية والاستدعاءات المتكررة لمراكز الشرطة والتفتيش خارج إطار أي إجراء قضائي إضافة إلى المراقبة على مستوى الطرقات أو الحدود أو من خلال مداهمات لمحلات السكنى او لمقرات العمل.

يتضح في كثير من الحالات، أنه يتم تطبيق هذه الإجراءات على الأفراد بناء على مظهرهم الديني وطريقة لباسهم أو بسبب صلة قرابتهم بأحد المشتبه بهم في قضايا إرهابية و بناء على سوابقهم في قضايا متعلقة بالإرهاب حتى وإن ثبتت براءتهم.

إن غموض إجراءات المراقبة الإدارية والتدابير التعسفية المقيدة للحرية التي يخضع لها الأفراد المصنفون والفاقدة لأي أساس قانوني أو رقابة قضائية مناسبة يجعلها إجراءات لا فقط اعتباطية وإنما في اغلب الاحيان تتجسد كأرضية ملائمة لفتح الباب أمام هرسلة أمنية قد ترتقي إلى سوء معاملة ينجر عنها عديد الأضرار المادية والتبعات النفسية الخطيرة كفقدانهم لعملهم وحل روابطهم العائلية بصدمة العائلة والأطفال إضافة إلى المساهمة في عزلتهم جراء القلق والاكتئاب وهو ما يمكن أن يسبب نتائج عكسية في إطار مكافحة الإرهاب والوقاية منه.

3.1. الحق في التقاضي

الحق في التقاضي للمواطنين

بالرغم من وجود إطار قانوني في المادة المدنية وآخر يهدف لحماية المدعى عليه في المادة الجزائية. نجد في الواقع العديد من العوائق التي تجعل من الحق في التقاضي غير نافذ. اذ أن اثبات عدم قدرة بعض المواطنين على القيام باجراءات التقاضي ليس بالأمر الهين لأنه مرتبط بتعسف البلديات (رشوة ومحسوبية وابتزاز) المكلفة بتسليم شهادات للمتقاضين لتقديمها لمكاتب المساعدة القضائية والتي بدونها لا يمكن الحصول على المساعدة القانونية.

[16] https://arabic.euronews.com/2019/02/17/clashes-between-police-and-protesters-after-a-man-died-at-a-police-station-in-tunisia
[17] https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/28/328620

الحق في التقاضي بالنسبة لضحايا التعذيب والممارسات اللاإنسانية والمهينة و الحاطة من الكرامة

لا يخلو مسار المحاسبة والتعويض عن جريمة التعذيب من عوائق. ونذكر من بين هذه العوائق خاصة غياب المحامين في مرحلة الاحتفاظ والسلبية التي تميز القضاة فيما يخص شبهات التعذيب التي يتوصلون إلى علمهم بها خلال فترة الاحتفاظ والبطء ونقص سرعة البت في الأبحاث. كما أن ان تعريف جريمة التعذيب المعتمد من قبل المجلة الجزائية التونسية لا يتوافق مع التعريف الدولي وبالتالي يجب تنقيحه ليشمل سوء المعاملة التي ترتكب لأغراض أخرى غير مجرد الحصول على اعترافات. وإلى يومنا هذا لم ينتج عن شكاوى التعذيب المقدمة أي محاكمة مرضية ومبنية على تحقيق سريع ومستقل ونزيه.

ظروف الإيقاف

لا ترتقي ظروف الإيقاف في السجون إلى المعايير الدولية وذلك راجع إلى : الاكتظاظ في السجون والظروف الصحية المتدهورة وعدم الفصل بين المحتجزين (حيث يتم الجمع بين أصحاب السوابق والسجناء الاذين ليس لهم سوابق وكذلك بين المحتفظ بهم والمحكوم عليهم).

4.1. الانتهاكات المتعلقة بحقوق الأطفال

قاصرون وقاصرات في مراكزالإيقاف

في 13 فيفري 2019: إعتبر رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن قرار قاضي الأسرة القاضي بإرجاع أطفال ‹›مدرسة الرقاب القرآنية›› إلى أهاليهم «قرار سليم»، وأضاف أن ايواؤهم في مركز رعاية الأطفال «فيه وعليه» (أي أنه غير سليم) لأن الايواء كان تبريره إبعاد الأطفال عن بؤرة الخطر، في حين إبقاءهم في المركز سيحوّله إلى «إحتجاز».[18]

الأطفال: الضحايا الرئيسيون للاتجار بالبشر

كشفت رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، خلال عرضها التقرير السنوي للهيئة، خلال ندوة دولية انتظمت بالعاصمة تونس في 23 جانفي 2019، عن أن الأطفال يمثلون حوالي نصف حالات الاتجار بالبشر المسجلة في سنة 2018 بنسبة 48 ٪، كما أن غالبية ضحايا الاتجار من الأجانب الذين يمثلون أكثر من 84 ٪ من حالات الاتجار، في حين لا يشكل التونسيون سوى 15,7 ٪ من الحالات. واعتبرت رئيسة الهيئة أن سنة 2018 تعدّ سنة التركيز على إشكالية استغلال الأطفال وخاصة في التسول، وتم العمل على مكافحتها بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة مندوبو حماية الطفولة، ووزارتا الداخلية والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني، مؤكدة تسجيل تراجع في عدد الأطفال الذين تم استخدامهم في الأنشطة الإجرامية والتسول، إضافة إلى تراجع الاستغلال الجنسي لهم[19].

[18] https://www.mosaiquefm.net/ar/%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%88-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/496042/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%A6%D9%87%D9%85-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85

[19] https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A5%D9%84%D9%89-780-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D9%86%D8%A9-2018/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

الاعتداء الجنسي على الأطفال

غرة فيفري 2019: أثارت قضية المدرسة القرانية بالرقاب (سيدي بوزيد) ضجة بعد أن تم كشف عدة تجاوزات خطيرة بها كانت تمارس على الأطفال منها الاستغلال الإقتصادي والجنسي والاعتداء عليهم بالضرب وتلقينهم دروس تحرض على «الجهاد». وبإذن من النيابة العمومية بسيدي بوزيد، تم الاحتفاظ بصاحب المدرسة من أجل الإتجار بالأشخاص بالإستغلال الإقتصادي والاعتداء بالعنف ومن أجل الإشتباه في الإنتماء إلى تنظيم إرهابي.

وأكّدت رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الإتّجار بالأشخاص في 23 جانفي 2020 أنه قد تمّ الحكم ضدّ أحد مغتصبي الأطفال بالسجن لمدّة 20 سنة[20] .

27 مارس 2019: تلقّى مركز الحرس الوطني بماطر من ولاية بنزرت، شكاية من شخص عمره 31 سنة مرفوقا بابنه البالغ من العمر 5 سنوات ضدّ عنصر تكفيريّ بالجهة. وقد أكّد الشاكي تعرّض ابنه للتحرش الجنسي من قبل التكفيري الذي تعمّد استدراجه إلى مستودع مهجور كائن بنفس المنطقة.[21]

11 جوان 2019: أقدم إمام بأحد مساجد سوسة المدينة على الاعتداء جنسيا على طفل يبلغ من العمر 12 سنة. وحسب ما افاد به مندوب حماية الطفولة بسوسة، فقد لاحظ خال الضحية ارتباكا في تصرفات الطفل الذي جاء إلى مدينة سوسة لقضاء العطلة، ليتقدم بشكاية تم على إثرها القبض على المشتبه به وهو إمام جامع ويبلغ من العمر حوالي 60 سنة.

28 جوان 2019: في تحقيق أجراه المعهد الوطني للإحصاء لحساب اليونيسيف، 9٪ فقط من أطفال تونس يتلقون تربية خالية من العنف بينما يتعرض 22 بالمائة من الأطفال للعنف الجسدي ويتعرض 88،7 ٪ من الأطفال إلى التعنيف بمختلف أنواعه وكذلك 88،6 ٪ يتعرضون إلى اعتداء بسيكولوجي.[22]

2 أوت 2019: أذنت النيابة العمومية بسوسة بالإحتفاظ بمؤدب بجامع سيدي بوعلي من ولاية سوسة من أجل شبهة التحرش الجنسي بطفلة عمرها حوالي 9 سنوات. وفي تفاصيل القضية أفاد مصدر أمني أن الوحدات الأمنية بسيدي بوعلي تلقت شكاية من والد المتضررة مفادها تعرض إبنته إلى التحرش من طرف المؤدب أثناء ترددها على الجامع لحفظ القرآن، حيث عمد الأخير إلى ملامسة أماكن حساسة من جسد الطفلة.[23]

---

[20] https://ar.businessnews.com.tn/%d9%82%d8%b6%d9%8a%d9%91%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d8%b1%d8%b3%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b1%d8%a2%d9%86%d9%8a%d8%a9_%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%82%d8%a7%d8%a8;_33_%d8%b7%d9%81%d9%84%d8%a7_%d8%b9%d8%a7%d8%af%d9%88%d8%a7_%d8%a5%d9%84%d9%89_%d9%85%d9%82%d8%a7%d8%b9%d8%af_%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9,520,9288,3

[21] https://ar.webmanagercenter.com/2019/03/27/259287/%D9%81%D8%B8%D9%8A%D8%B9%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%86%D8%B2%D8%B1%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%BA%D8%AA-%D8%B5%D8%A8-%D8%B7%D9%81%D9%84%D8%A7-%D9%88%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84/

[22] http://www.akherkhabaronline.com/ar/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/99408/%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81-9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%8A%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81.html

[23] https://www.mosaiquefm.net/ar/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/587334/%D8%B3%D9%88%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%A8%D9%85%D8%A4%D8%AF%D8%A8-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D8%B4-%D8%A8%D8%B7%D9%81%D9%84%D8%A9

5.1. انتهاكات الحق الأساسي في حرية الضمير

انتهاكات حرية الضمير من قبل السلطات العمومية

2 ماي 2019: أكدت الأستاذة الجامعية بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار سلوى الشرفي، انها تلقت استدعاء للحضور امام الفرقة الاولى لمكافحة الاجرام على خلفية قضية رفعها ضدها رئيس بلدية الكرم بسبب تدوينة نشرتها منذ سنة. وأفادت الشرفي أنها نقدت في التدوينة الخطاب السياسي العاجز على مجابهة خطاب الارهابيين وعلى تقديم خطاب بديل ينير السبيل أمام الشباب.

20 ماي 2019: ندّدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بعملية مداهمة أعوان أمن للمقاهي المفتوحة خلال النهار في شهر رمضان ومحاصرتها وترويع مرتاديها بحجج واهية. واعتبرت الرابطة أن ذلك انتهاكًا صارخا لحرية المعتقد والضمير المكفولة دستوريا، مجددة رفضها المساسَ بالحريات الفردية. وأكدت الرابطة في بيان «تضامنها المطلق مع الذين تعرّضوا إلى تلك الانتهاكات ودعتهم إلى تتبّع مرتكبيها قضائيا مشيرة إلى أن المداهمات حصلت في مدن عديدة منها بوعرقوب (ولاية نابل) والمروج (ولاية بنعروس) وسوسة والقيروان وصفاقس وانتهتْ باقتياد بعض المواطنين إلى مراكز الأمن (صفاقس) وحتّى إيقاف أصحاب بعض المقاهي (القيروان). كما دعت الرابطة، وزارة الداخلية إلى التوقّف عن هذه الممارسات[24].

وقد أفاد شهود عيان بأن قوات الأمن قامت يوم الأحد 19 ماي 2019 بغلق مقهى مفتوح في رمضان في القيروان ويرتاده بعض المواطنين وقد تم ايقاف صاحب المقهى. وفي 29 ماي 2019 أدانت المحكمة الإبتدائية بالقيروان صاحب المقهى بشهر سجنا مع تأجيل التنفيذ وبخطية مالية قدرها 300 دينار [25].

كما أذنت النيابة العمومية في المحكمة الإبتدائية في بن عروس في 14 نوفمبر 2019 بإحالة 4 تلميذات قاصرات لا تتجاوز أعمارهن 16 سنة نشرن مقطع فيديو فيه إساءة إلى الإسلام على فرقة وقاية الأحداث للبحث معهن. وقد تم الإبقاء عليهن في حالة سراح بعد ما تم سماعهن من طرف فرقة الشرطة العدلية[26].

انتهاكات حرية الضمير من قبل القادة الدينيين

3 ماي 2019: قال رئيس حزب الزيتونة عادل العلمي إنه لا يتفق مع وزير السياحة روني الطرابلسي حول تعميم فتح المقاهي والمطاعم السياحية خلال شهر رمضان، معتبرا أن السياح والاجانب يحترمون شهر الصيام ويحبون العادات الإسلامية في شهر رمضان.

---

[24] https://www.nessma.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/actu/%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D9%82%D8%A9--%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%86/136084

[25] https://www.businessnews.com.tn/pour-avoir-ouvert-pendant-ramadan-un-proprietaire-de-cafe-devant-la-justice,520,87966,3

[26] http://www.alchourouk.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-4-%D8%AA%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D9%87%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A6-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9

انتهاكات حرية الضمير من قبل الأفراد

20 فيفري 2019: دعت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، النيابة العمومية، في بيان إلى التحرك الفوري واتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لحماية الصحفيين الذين طالتهم حملة التكفير والسب والتشويه، بسبب عملهم في ما يعرف بـ « المدرسة القرآنية » بمدينة الرقاب من ولاية سيدي بوزيد[27].

15 ماي 2019: تداول ناشطون في المجتمع المدني ببوحجلة من ولاية القيروان خبرا مفاده تعمد أستاذ فرنسية بإحدى المؤسسات التربوية غير أصيل الجهة المجاهرة بالإفطار والتدخين داخل قاعة الدرس ما أثار استغراب التلاميذ الذين نقلوا الواقعة لأوليائهم. اعتبر ناشط في المجتمع المدني ببوحجلة أن هذا الفعل يمس من معتقدات التلاميذ ولا يحترم شعائرهم الدينية[28].

25 ماي 2019: تعرض مقهى في جهة رادس مليان بتونس العاصمة للتهشيم وحرق جزء من واجهته من قبل مجموعة من شباب المنطقة. وقد تضاربت الروايات بين رواية أولى تؤكد أن سلفيين هم من هاجموا المقهى بسبب وجود مفطرين في نهار رمضان، ورواية ثانية أكدتها وزارة الداخلية تقول إن منحرفين ولأسباب شخصية انتقامية هم من اعتدوا على المقهى وصاحبه[29].

6.1. انتهاك الحق في النشاط الجمعياتي

منذ 2019 ندد الائتلاف المدني للحريات الفردية بالتعقيدات الإدارية المتعلقة بتسجيل الجمعيات. كما أبدى الإئتلاف مخاوفه في ما يخص تعطيل الأموال الخارجية التي تتلقها الجمعيات في تونس وهو مايؤدي في بعض الأحيان إلى تأخير غير مبرر واجراءات إدارية مخالفة للحق في ممارسة النشاط الجمعياتي.

ومن جهة أخرى، يشكل قانون السجل الوطني للمؤسسات خطرا على حرية الجمعيات حسب تقرير المقرر الخاص (للأمم المتحدة) بحرية الجمعيات في آخر زيارة له بتونس في سبتمبر 2018. وذلك للالتزامات الثقيلة التي تتحملها الجمعيات الصغرى والعقوبات الرادعة [30].

---

[27] http://alchourouk.com/article/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8

[28] https://www.radiosabrafm.net/%D8%A8%D9%88%D8%AD%D8%AC%D9%84%D8%A9%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D8%B0-%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%B4%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%87/

[29] https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%91%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%87%D8%B4%D9%8A%D9%85-%D9%85%D9%82%D9%87%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%9F/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

[30] Voir à ce niveau, ADLI, ATFD, FIDH, Groupe Tawhida, Centre Kawakibi, Observatoire pour la défense du droit à la différence, Terre d'Asile Tunisie, Contribution de la société civile à l'examen du sixième rapport de la Tunisie pour l'application du Pacte International relatif aux droits civils et politiques, Comité des droits de l'Homme, Session n°128, Genève 2-27 mars 2020, Tunis février 2020, p13. Disponible sur le lien suivant : http://www.adlitn.org/sites/default/files/pdcp_contribution_de_la_societe_civile_compil_2_mars_2020_2.pdf

2 | ملخص المكاسب المحرزة في مجال الحريات الفردية

1.2. التقدم على المستوى التشريعي والترتيبي

بمناسبة اصداره لتقرير سنة 2019، يقدم الإئتلاف المدني للحريات الفردية استعراضا تقييميا يتجاوز سنة 2019 ويقدم موجزا لما قام به البرلمان خلال المدة النيابية 2014-2019. من خلال هذا التقييم سيكون بالإمكان أخذ لمحة عن ما أنجزه مجلس نواب الشعب وذلك بغاية اعداد توصيات لسنة 2020 وخاصة في ما يتعلق بالمدة النيابية الجديدة (2019-2024).

| تكريس الحقوق التي تدعم الحريات

- الحق في النفاذ إلى المعلومة: وذلك من خلال إقرار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والذي أجبر جميع الهياكل الرسمية بضرورة تكريس هذا الحق ومنع حجب العلومات إلا في حالات قصوى.

- الحق في الأمان: الذي تم تفعيل جزء منه من خلال القانون عدد 5 لسنة 2016 المؤرخ في 16 فيفري 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الاجراءات الجزائية الذي أعطى عديد الضمانات للمتهمين خلال الإيقاف والاحتفاظ والسماع.

- دعم حقوق المرأة: وذلك خاصة من خلال إصدار عديد القوانين أهمها القانون المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

- تحسين وضعية الأشخاص الحاملين لإعاقة: وذلك خاصة من خلال القانون عدد 41 المؤرخ في 16 ماي 2016 المنقح للقانون المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.

- دعم حقوق الطفل: وذلك خاصة من خلال إبرام عديد الاتفاقيات في هذا الصدد كاتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي (اتفاقية لانزروت) [31].

| تكريس ضعيف للحريات الفردية

بين 2014 و2019 لم يعمل المجلس إلا على تركيز الحريات التالية :

- حرية الرأي والتعبير والإعلام والنشر: وذلك خاصة من خلال القانون عدد 37 لسنة 2015 المؤرخ في 22 سبتمبر 2015 المتعلق بالتسجيل والإيداع القانوني، الذي يضمن حرية التأليف والنشر والتوزيع.

- حرية التنقل: وذلك من خلال القانون عدد 46 لسنة 2015 المؤرخ في 23 نوفمبر 2015 والذي جعل سفر القاصر خاضعا لترخيص أحد الوالدين أو الولي أو من أسندت له الحضانة بعد أن كان خاضعا اترخيص الأب دون غيره.

- حماية الحياة الخاصة: وذلك من خلال إبرام الاتفاقية عدد 108 لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي وبروتوكولها الإضافي عدد 181.

---

[31] وحيد الفرشيشي ومحمد أنور الزياني. خمس سنوات من عمل مجلس نواب الشعب 2014-2019.، المفكرة القانونية. فيفري 2020. العدد 17. ص. 26
https://www.legal-agenda.com/uploads/Legal%20Agenda_Tunisia_17_print.pdf

2.2. التقدم على المستوى المؤسساتي

إعادة تصميم النظام القضائي

- اصدار القانون المتعلق بالمحكمة الدستورية: وهو القانون عدد 50 لسنة 2015 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015 المتعلق بالمحكمة الدستورية دون أن يتمكن المجلس من تركيزها فعليا.

- تركيز المجلس الأعلى للقضاء: من خلال إصدار القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء ثم تنقيحه سنة 2017 من أجل تمكين رئيس محلس نواب الشعب من الدعوة لانعقاد أول جلسة له.

- تنظيم محكمة المحاسبات: وذلك بمقتضى القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بمكمة المحاسبات.

- انشاء القطب القضائي الإقتصادي والمالي: وذلك من خلال القانون الأساسي عدد 77 لسنة 2016 المؤرخ في 6 ديسمبر 2016 المتعلق بالقطب القضائي الاقتصادي و المالي.

- إحداث لجنة وطنية لملاءمة النصوص القانونية: وذلك بمقتضى أمر حكومي عدد 1196 لسنة 2019 مؤرخ في 24 ديسمبر 2019 يتعلق بإحداث لجنة وطنية لملاءمة النصوص القانونية ذات العلاقة بحقوق الإنسان مع أحكام الدستور ومع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وضبط مشمولاتها وتركيبتها وطرق سير عملها.

إنشاء الهيئات الدستورية

- وقع إنشاء الهيئات الدستورية المنصوص عليها بالباب VI من الدستور بالنصوص التشريعية التالية:
- قانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 مؤرخ في 24 أوت 2017 يتعلّق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.
- قانون أساسي عدد 51 لسنة 2018 مؤرخ في 29 أكتوبر 2018 يتعلق بهيئة حقوق الإنسان.
- قانون أساسي عدد 60 لسنة 2019 مؤرخ في 9 جويلية 2019 يتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

لكن لم تبدأ أي من هذه الهيئات في العمل إلى حد الساعة وذلك لعدم انتخاب أعضائها من طرف المجلس التشريعي.

3.2. التقدم على المستوى القضائي

قضت المحكمة الإدارية في قراراها الصادر في 2 جويلية 2018 بأن الإجراء الحدودي S17 غير دستوري لانتهاكه حرية التنقل المكفولة دستوريا[32].

كما قضت محكمة التعقيب في 20 فيفري 2019 بأن فقدان العذرية ليس مبررا للطلاق معتبرة أن الضرر المؤسس لطلب الطلاق لابد أن يكون ناتجا عن إخلال بالواجبات الزوجية أي أن يكون ناتجا عن خطأ ينسب للزوج أو للزوجة اللذين لا يكتسبان تلك الصفة إلا بعد إبرام عقد الزواج[33].

وأيدت محكمة الاستئناف بتونس في 17 ماي 2019 حكم المحكمة الإبتدائية القاضي بأن تواصل جمعية شمس المدافعة عن حقوق المثليين، نشاطها في قضية رفعها عليها المكلف العام بنزاعات الدولة، معتبرة أن تجريم المثلية يمس من الكرامة الإنسانية. ووقع إقرار الحكم الاستئنافي في 21 فيفري 2020 من طرف محكمة التعقيب.

[32] https://www.businessnews.com.tn/la-procedure-s17-est-illegale-selon-le-tribunal-administratif,520,83651,3

[33] https://ar.businessnews.com.tn/uouuo-ouooouuo-uuoou-ouooouo-uuo-uoooo-uuouou,520,1572,3

4.2. ديناميكية كبيرة للمجتمع المدني

القضايا التي تم تبنيها والنتائج المحققة

›› 18 مارس 2019: وقع تقديم كتاب «يوم جاؤوا لاعتقالي» لهادي يحمد: هكذا يُلاَحق تونسيون بسبب مثليّتهم أو انتماءاتهم الدينية والسياسية. وهو كتاب ساهم في إصداره عدد من الجمعيات التي تنتمي للائتلاف المدني للحريات الفردية يروي شهادات تكشف كيف تهضم المنظومة الاجتماعية والدينية والسياسية حق الافراد في أن يمارسوا خياراتهم بحريّة في تونس.

›› 20 مارس 2019: أمضت تسع جمعيات ومنظمات وطنية تونسية على ميثاق «عهد دولة القانون» بمناسبة عيد الاستقلال. ويهدف العهد إلى تكريس الإلتزام بمقتضيات الدستور واحترامها ووضع قوانين تضمن الحقوق والحريات[34].

›› احتضنت تونس، بين 22 و25 مارس 2019، الدورة الثانية لـ«مهرجان موجودين للأفلام الكويرية» بالعاصمة تونس، والذي نظمته جمعية «موجودين»، والذي يهدف إلى التذكير بقضايا الجندر من خلال السينما والعروض والنقاشات[35].

›› في 11 أفريل 2019 عقد الائتلاف المدني من أجل الحريات الفردية ندوة صحفية مخصصة لتقديم تقرير «وضع الحريات الفردية لسنة 2018: وسقطت الأقنعة!» الذي يتناول وضعية الحريات الدينية والمساواة بين الجنسين وبين الأشخاص[36].

›› انتظمت في الفترة الممتدة بين 15 و20 أفريل 2019، بتونس، الدورة الثانية لتظاهرة «ألوان أفريل» (Couleurs d'Avril) الهادفة للدفاع عن الحريات الفردية ومرافقة المنظمات المعنية بحقوق المثليين والمتحولين جنسيًا والعابرين والكوير، وذلك بتنظيم 5 منظمات من بينها الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية وجمعية شمس والجمعية التونسية للوقاية الإيجابية بالتعاون مع المعهد الفرنسي بتونس ومسرح التياترو[37].

---

[34] http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2019/03/19/9%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%B6%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%B9/

[35] https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%AF%D8%B9%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%81%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

[36] https://www.shemsfm.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1_%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/220150/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%80-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

[37] https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A3%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86/%D8%A7%D9%94%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

›› أفريل 2019: استقبلت حركة مشروع تونس ممثلة في شخص الأمين العام والنائبة في البرلمان خولة بن عايشة، رئيس جمعية شمس ومديرها التنفيذي. وأكّد أمين عام المشروع عن مساندته المطلقة لحقوق ولنضالات المثليين والمثليات والعابرين والعابرات والمتحولين والمتحولات بصفتها حقوقا دستورية كونية لا مجال لمواصلة تهميشها وتهميش أصحابها[38].

›› جوان 2019: مشروع لتدعيم المناصرة من أجل اصدار مجلة الحقوق والحريات الفردية والذي نظمه عدد من جمعيات المجتمع المدني. وعلى اثره وقع نشر دراسة قانونية تحليلية لمشروع المجلة ودراسة سوسيولوجية تعرض آراء السياسيين حول هذا المشروع ومضمون الحقوق والحريات التي يكرسها وذلك في جانفي 2020 [39].

›› أوت 2019: أطلقت منظمة أصوات نساء مبادرة لمناهضة التمييز «شوف رانا موجودين» والتي تهدف إلى توثيق حالات التمييز التي تمارس على أساس الميولات الجنسية او الهوية الجندرية او التعبير الجندري والاضطهاد الذي يحدث على أساس العرق أوالدين أو لون البشرة. وستسمح هذه المبادرة أساسا باستقبال ضحايا التمييز ثم توجيههم نحو خدمات المساعدة النفسية والاجتماعية أو حتى القانونية[40].

›› أكتوبر 2019: أصدرت الجمعيات الناشطة في إطار الائتلاف المدني من أجل الدفاع عن الحريات الفردية ومرصد الدفاع عن الحق في الاختلاف بيان حول غياب الحريات الفردية في البرامج الانتخابية الرئاسية و التشريعية 2019 [41].

›› أكتوبر 2019: «#أنا زادة» هو شعار حملة على مواقع التواصل الاحتماعي أطلقتها مجموعة من المواطنات التونسيات بهدف تسليط الضوء على مدى انتشار ظاهرة التحرش والمطالبة بالتصدي لها، وذلك من خلال نشر تدوينات وتغريدات توثق شهادات شخصية حول الموضوع[42].

›› على هامش ندوة صحفية انعقدت الجمعة 1 نوفمبر 2019، وقع تقديم التقرير النهائي لرصد برامج ومواقف المترشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية من الحريات الفردية والمساواة، وجاء به أن التهديدات التي تطال الحريات الفردية واردة لأن انعكاسات الحملة الانتخابية كانت سلبية، كما أن المواقف من الحقوق والحريات تثير بعض المخاوف[43].

---

[38] https://ar.businessnews.com.tn/article,520,2404,3

[39] Lien vers les deux études : https://www.fidh.org/fr/regions/maghreb-moyen-orient/tunisie/tunisie-la-societe-civile-se-mobilise-pour-l-adoption-d-un-code-des

[40] https://www.mosaiquefm.net/ar/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/593394/%D8%B4%D9%88%D9%81-%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%A7-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D9%82

[41] http://www.assabahnews.tn/article/223104/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%A9

[42] https://www.radioexpressfm.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D9%86%D8%A7-%D8%B2%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%A7/

[43] https://ultratunisia.ultrasawt.com/%D8%A5%D8%AB%D8%B1-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%9F/%D8%B1%D8%AD%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D9%87%D9%8A/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%DB%8C%D8%B1

›› ديسمبر 2019: أدت عدد من الناشطات النسويات أمام مقر رئاسة الحكومة بالقصبة بتونس العاصمة أغنية «المغتصب هو أنت» التي ظهرت لأول مرة في تشيلي قبل أن تنتشر في أنحاء العالم كنشيد احتجاجي ضد الاغتصاب والتحرش والتمييز الذي تعاني منه المرأة، لإدانة كل أشكال العنف ضد المراة الاجتماعي والمؤسساتي والمنزلي» نظمتها حركة «فلقطنا»[44].

›› ديسمبر 2019: الإعلان عن تأسيس «المرصد الوطني للدّفاع عن مدنيّة الدولة» ويهدف إلى العمل إلى مراقبة الخطوات التي يسعى المتطرفون من خلالها إلى تخريب أسس الدولة المدنية للتصدّي سلميا لهم وحماية تونس المستقبل ودفاعا عن تقدّم البلاد في اتجاه الحضارة الكونية[45].

›› في ندوة وطنية بعُنوان «الاستراتيجيات من أجل إلغاء عقوبة الإعدام» من تنظيم الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الاعدام بالشراكة مع «معا ضدّ عقوبة الإعدام»، تم يوم 20 ديسمبر 2019 الاعلان عن تأسيس تأسيس الشبكة المغاربية ضدّ عقوبة الإعدام[46].

›› نشرية شهرية لمعرض الصحافة حول الحريات الفردية في تونس كل أول ثلاثاء من كل شهر. www.adlitn.org

›› تكريم أحسن المقالات حول الحريات الفردية وللسنة الثانية على التوالي وقع تنظيم التظاهرة في 21 مارس 2019 من طرف الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية[47].

›› في 28 ماي 2019 قدمت الأستاذة سهيمة بن عاشور دراسة نشرتها الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية بعنوان: «غرباء الجمهورية : الحريات الفردية للأجنبيات والأجانب في تونس»[48].

›› في 17 ديسمبر 2019 نشرت الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية مؤلفا جماعيا بعنوان الجماعات المحلية والحريات الفردية[49].

›› في 2019 تكفل مشروع «توانسة كيفكم» بتقديم المساعدة ل22 شخصا من المثليين والمثليات والمتحولين والعابرين والذين وقعت ادانتهم بمقتضى الفصل 230 من المجلة الجزائية.

---

[44] https://arabicpost.net/%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/2019/12/17/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%AA%D8%B5%D8%A8-%D9%87%D9%88-%D8%A3%D9%86%D8%AA/

[45] http://www.jasminefoundation.org/ar/?p=4749

[46] https://ar.businessnews.com.tn/%d9%85%d9%86_%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3_:_%d8%aa%d8%a3%d8%b3%d9%8a%d8%b3_%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d9%83%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ba%d8%a7%d8%b1%d8%a8%d9%8a%d8%a9_%d8%b6%d8%af%d9%91_%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%a8%d8%a9_%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9%d8%af%d8%a7%d9%85__,520,8521,3

[47] adlitn.org

[48] https://ar.tunisienumerique.com/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/%D8%B5%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D9%91%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A-1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86/

[49] http://www.adlitn.org/sites/default/files/2._livre_adli_les_coll_loc_et_les_li_partie_arabe_web_1.pdf

3 التحديات والأولويات لعام 2020

1.3. التحديات المؤسساتية

- تركيز المحكمة الدستورية من أجل إرساء رقابة على دستورية القوانين المناهضة للحريات الفردية.
- تركيز الهيئات الدستورية: هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة حقوق الإنسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة. بالإضافة إلى ضرورة إصدار القانون المتعلق بهيئة الإتصال السمعي والبصري التي تسهر على ضمان حرية التعبير والإعلام وتضمن المعلومة الشاملة والتعددية.
- تركيز المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة الذي تم إحداثه بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1195 بتاريخ 24 ديسمبر 2019.

2.3. التحديات التشريعية والترتيبية

إعمال المبادئ المتعلقة بعدم التمييز والمساواة بين المرأة والرجل

- إلغاء التمييز على أساس حرية الضمير وذلك بإعادة النظر في الأديان الأخرى بخلاف الإسلام وإيلاء حماية أكبر لمعتنقيها.
- مراجعة سياسة وزارة الشؤون الدينية في ما يتعلق بالأديان الأخرى وتوضيح العلاقة بين حرية التعبير وحماية المقدسات بنص تشريعي واضح.
- إلغاء كل المناشير التي تتدخل في معتقدات الأفراد وفي حياتهم الخاصة من بينها منشور سنة 1981 المتعلق بإغلاق المقاهي والمطاعم نهارا بشهر رمضان.
- إلغاء المنشور عدد 85 بتاريخ 12 ديسمبر 1962 المتعلق بتسجيل الأسماء.

إلغاء كل أشكال العنف ضد المرأة

- وضع سياسات الوقاية من العنف بالغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة في القانون وفي الواقع.
- احترام القانون المتعلق بالغاء كل أشكال العنف ضد المرأة وتركيز المرصد المكلف بالسهر على احترامه وتطبيقه.
- مناهضة كل أشكال العنف والحرص على عدم الإفلات من العقاب خاصة في ما يتعلق بالعنف الإلكتروني.
- إنشاء وحدات متعددة الاختصاصات لمعرفة صفة النساء ضحايا العنف.
- تخصيص الميزانية اللازمة لإنشاء الهياكل العمومية والخاصة التي توفر الرعاية للنساء ضحايا العنف وبالأخص الشرطة والحرس الوطني ومراكز الإيواء للنساء ضحايا العنف.
- تمكين النساء من قضاء فعال وناجع يمكن من وضع حد للإفلات من العقاب وإنشاء صندوق تمويلي خاص لتعويض ضحايا العنف.
- تمكين النساء ضحايا العنف من العلاج الطبي والنفسي المجاني.
- إنشاء أماكن مستقلة لاستقبال النساء ضحايا العنف في مراكز الأمن.
- العمل على تكوين القضاة والشرطة العدلية والأشخاص المكلفين برعاية النساء ضحايا العنف تكوينا مستمرا.

ضمان احترام الحق في الحياة الخاصة وحرية الاختيار

- الايقاف الفوري للممارسات المهينة والحاطة بالكرامة خاصة منها الفحص الشرجي وفحص العذرية.
- إصدار المشروع الجديد لمجلة الاجراءات الجزائية الذي وقع احالته على مجلس الوزراء في جانفي 2020.
- إصدار مجلة الحقوق والحريات الفردية التي تم تقديم مشروعها لمجلس نواب الشعب منذ أكتوبر 2018.
- سن تشريعات تكرس حماية المعطيات الشخصية بما في ذلك مشروع القانون المتعلقة ببطاقة التعريف البيومترية
- ضمان النفاذ إلى المعلومة والمشاركة في النقاش المتعلق بعمل اللجنة المكلفة بصياغة مشروع المجلة الجزائية الجديدة.
- نشر وتطبيق تقرير هيئة الحقيقة والكرامة والذي لم يقع نشره بالرائد الرسمي، لما يتضمنه من توصيات هامة من بينها حماية الحياة الخاصة وإلغاء النصوص الجزائية التي تحد من ممارسة الحريات الفردية

تدعيم حرية تكوين الجمعيات والاجتماع

- تعزيز تطبيق قانون الجمعيات من قبل السلطات وخاصة في ما يتعلق بالتسجيل وتجنب التدخل في أهداف الجمعيات الجديدة.
- دعوة السلطات إلى اعتبار الجمعيات بكافة أنواعها شريكا في المجتمع والكف عن استهدافها بقوانين تحد من نشاطها.
- سحب الجمعيات من السجل الوطني للجمعيات والتسريع في مراجعة القانون لانشاء سجل خاص بالجمعيات كما أشار إليه المقرر الخاص للأمم المتحدة.
- تدعيم التمويل العمومي للجمعيات من خلال وضع الوسائل الأكثر أهمية وتطبيق الاجراءات الأكثر وضوحا والأسهل والأكثر شفافية.
- تدعيم الإدارة العامة للجمعيات من خلال تقوية الموارد البشرية والمادية والتفكير في إنشاء إدارات لامركزية.

ضمان المشاركة في الشؤون العامة

- تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات والمساواة في الفرص بين المرأة والرجل في تولي المسؤوليات وفي كل المجالات المكرسة بدستور 2014 واحترام الالتزامات الدولية لتونس الواردة بالاتفاقية الدولية لمناهضة أشكال التمييز ضد المرأة.
- التوسيع في مبدأ التناصف في الهيئات غير المنتخبة في الحكومة وفي الأحزاب السياسية.
- تنقيح القانون الانتخابي لفرض التناصف الأفقي والعمودي في كل الانتخابات.
- مراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية لفرض احترام مبدأ التناصف والمعاقبة على عدم احترامه.
- اتخاذ اجراءات فعالة لوضع حد للعنف السياسي الذي يستهدف النساء والمدافعات في الفضاء العام أو في الهيئات التنفيذية والبرلمانية وفي شبكات التواصل الاجتماعي.

خاتمة

تعتبر سنة 2019 سنة الشعبوية السياسية بإمتياز وقد برزت مظاهرها بالخصوص أثناء الحملات الانتخابية وإثرها. في المقابل، وجدت العقلية السائدة المحافظة المناخ الملائم لتساهم في تقهقر الحريات الفردية. فالإنتهاكات التي تشمل الحريات الفردية مصدرها ليس فقط السلطات بل أيضا الأفراد.

ومن أبرز انتهاكات الحريات الفردية تلك الحاصلة على أساس التمييز. هذا وقد لاحظنا أن أكثر الانتهاكات مست من الفئات في وضعية هشة. نذكر من ذلك التعنت ضد النساء على أساس ما يعرف بالاعتداء على الأخلاق الحميدة والتجاهر بما ينافي الحياء. وكنتيجة لذلك فإن حقوق المرأة إما في تراجع أو منتهكة. اذ تراجعت حقوق المرأة على المستوى السياسي وفي ميادين أخرى خاصة في ما يتعلق بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية ناهيك عن تواصل انتهاك الحق الأساسي في حرية اختيار القرين.

بالاضافة لذلك نذكر التعنت ضد المثليين والمثليات والعابرين والعابرات والمتحولين والمتحولات خاصة في ظل عدم الغاء القوانين التمييزية والجزائية التي تبرر وتشرعن للايقافات التعسفية والتدخل التعسفي في الحياة الخاصة والممارسات المهينة واللإنسانية والحاطة بالكرامة. ويشمل التعنت جميع المجالات ويمارس من قبل العديد من الأطراف على غرار الدولة والأفراد وحتى الإعلام والسياسيين.

من بين الفئات الأخرى وبالرغم من وجود اطار قانوني داخلي مطابق للنصوص الدولية لحقوق الإنسان، لايزال العديد من الأطفال يواجهون انتهاكا لحقوقهم فنجد قاصرين وقاصرات في مراكزالإيقاف في تعد صارخ على حقوقهم بالاضافة لكونهم الضحايا الرئيسيون للاتجار بالبشر حسب ماورد في التقرير السنوي للهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وقائمة الانتهاكات تستمر اذ سجلنا عشرات الاعتداءات الجنسية على الأطفال بين فتيان وفتيات في مختلف مناطق الجمهورية.

ومن جهة أخرى وبالرغم من أن الحق في الصحة مضمون بالدستور يواجه الأشخاص المتعايشون مع فيروس العوز المناعي المكتسب تمييزا خاصة في المصحات العمومية وتعتبر النساء من بين الفئات الأكثر تعرضا للوصم والتمييز في ظل وجود قانون يحمل العديد من النقائص على صعيد الحقوق والحريات.

هذا وتواصل انتهاك الحقوق الدستورية مثل حرية الضمير من قبل السلط والأفراد والقادة الدينيين خاصة خلال شهر رمضان حيث لا يمكن للمفطرين ممارسة حريتهم في المجاهرة بالإفطار.كما أنه من بين الحقوق الأخرى المنتهكة منع الاعتداء على الحرمة الجسدية والنفسية، حيث سجلنا العديد من التجاوزات التي يمارسها أعوان الشرطة في حق المواطنين.

بالرغم من هذه الانتهاكات المسجلة فإن الدينامكية الكبيرة التي يشهدها المجتمع المدني ساهمت في رصد التجاوزات والعمل على دعم الحريات الفردية والضغط على السلط لضمانها واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعاقبة المتورطين.

وكنتيجة لذلك، يمكن القول بأن العديد من المكاسب تحققت في ميدان الحريات الفردية وهي مكاسب تشريعية تتعلق بدعم الحقوق والحريات وممارستها كالقانون المناهض للتميز العنصري والقانون المناهض لأشكال العنف ضد المرأة ومكاسب مؤسساتية تتمثل في انشاء الهيئات الدستورية المستقلة والتي سيكون لها دور كبير في تطوير الحريات الفردية في تونس. إذ يبقى التحدي الأكبر هو انتخاب أعضاء هذه الهيئات حتى تبدأ في العمل وانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي أصبح تركيزها أمرا عاجلا للنظر في القوانين اللادستورية والمضيقة للحريات الفردية وحتى لا يبقى دستور 2014 مجرد برنامج سياسي ينتظر من يفعِّله على أرض الواقع.

ملحق

أهم الروابط

- Collectif civil pour les libertés individuelles, Rapport état des libertés individuelles en 2018 : Bas les masques, avril 2019, lien : http://adlitn.org/sites/default/files/1._rapport_etat_des_li_2019_version_integrale.pdf

- Rapport du Collectif civil pour les libertés individuelles et Observatoire du droit à la différence, Les libertés individuelles lors des campagnes électorales de 2019 : http://www.adlitn.org/sites/default/files/1._rapport_lib_indiv_dans_les_campagnes_electorales_de_2019_version_integrale.pdf

- Observatoire du droit à la différence, L'état des lieux du droit à la différence en Tunisie, entre acceptation et rejet de la diversité sociale, lien : https://o3dt.org/wp-content/uploads/2019/01/O3DT-synthe%CC%80sejourn%C3%A9e-d%C3%A9tudes.pdf

- Human Rights Watch, Le rapport mondial de l'année 2020 : https://www.hrw.org/fr/world-report/2020/country-chapters/336802

- Mohamed Anoir ZAYANI, L'appropriation de la proposition du code des libertés individuelles par les acteurs politiques, FIDH, LTDH, ADLI et ATFD par, Tunis, janvier 2020 : http://www.adlitn.org/sites/default/files/2._etude_appropriation_du_codil_fr_ar_web_0.pdf?fbclid=IwAR3TSKLe_EH441oTSHD-VfSRFzWVXaGd6twFD3NIz6ax0IbmwbckyuW39o3g

- Groupe Tawhida Ben Cheikh, Enquête sur les connaissances, les attitudes et la pratique des jeunes en matière de sexualité et de santé sexuelle et reproductive. Disponible sur : http://groupe-tawhida.com/DocumentsPublics/Enquetes/2019/GroupeTawhida-EnqueteGroupe-19090516.pdf

- Humain Rights Watch, « Tunisie : Un manifestant affirme avoir été passé à tabac et agressé sexuellement » : https://www.hrw.org/fr/news/2019/03/28/tunisie-un-manifestant-affirme-avoir-ete-passe-tabac-et-agresse-sexuellement

- Enquête sur des agressions sexuelles dans une école coranique: Amnesty International appelle à remettre les enfants à leurs parents : https://www.observatoire-securite.tn/fr/2019/02/04/enquete-sur-des-agressions-sexuelles-dans-une-ecole-coranique-amnesty-international-appelle-remettre-les-enfants-leurs-parents/

- HRW, Tunisie : Un cafetier en prison à cause du Ramadan : https://www.hrw.org/fr/news/2019/06/07/tunisie-un-cafetier-en-prison-cause-du-ramadan

- ADLI, ATFD, FIDH, Groupe Tawhida, Centre Kawakibi, Observatoire pour la défense du droit à la différence, Terre d'Asile Tunisie, Contribution de la société civile à l'examen du sixième rapport de la Tunisie pour l'application du Pacte International relatif aux droits civils et politiques, Comité des droits de l'Homme, Session n°128, Genève 2-27 mars 2020, Tunis février 2020 : http://www.adlitn.org/sites/default/files/pdcp_contribution_de_la_societe_civile_compil_2_mars_2020_2.pdf

- Souhayma Ben Achour et Mohamed Amine Jelassi, FIDH, Lecture analytique pour l'adoption du code des droits et des libertés individuelles (CODLI), LTDH, ADLI et ATFD, janvier 2020 :

http://www.adlitn.org/sites/default/files/1._etude_approche_juridique_des_libertes_individ_integrale_web.pdf

- ADLI, Revue de Presse mensuelle Libertés individuelles:
http://www.adlitn.org/sites/default/files/revue_de_presse_mensuelle_adli_sep_2019-converti.pdf

- La LTDH appelle KaïsSaïed à affirmer son engagement en faveur de la liberté d'expression :
https://www.businessnews.com.tn/la-ltdh-appelle-kais-saied-a-affirmer-son-engagement-en-faveur-de-la-la-liberte-dexpression,520,92056,3

- ADLI, Libertés individuelles des étrangères et des étrangers en Tunisie : Les métèques de la République ! Réalisé par Souhayma Ben Achour : http://www.adlitn.org/sites/default/files/0._etude_les_meteques_de_la_republique_integrale_25_mai_2019.pdf

- ADLI, Collectivités locales et libertés individuelles, livre collectif, sous-dir. Pr. Wahid Ferchichi, disponible sur le lien suivant :

http://www.adlitn.org/sites/default/files/1._livre_adli_collectivites_locale_et_libertes_individuelles_version_integrale_web_17_dec_19.pdf

- Le Collectif Civil des Libertés Individuelles et l'Observatoire pour la défense du droit à la différence, « Position des candidat.e.s en matière de libertés individuelles », 13 septembre 2019. Disponible sur : La page facebook officielle : Avocats Sans Frontières en Tunisie – ASF :

https://www.facebook.com/pg/ASF.Tunisie/photos/?tab=album&album_id=1465555840252960
(ce tableau est disponible dans le travail du collectif et odd)

- Communiqué : Encore un 17 mai dans l'homophobie et la transphobie légales et institutionnelles :

https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/ccli_communique_17mai_vf_0.pdf

- En Tunisie, une victime se retrouve derrière les barreaux Il faut mettre fin aux poursuites judiciaires pour « sodomie » et aux examens anaux forcés :

https://www.hrw.org/fr/news/2019/02/09/en-tunisie-une-victime-se-retrouve-derriere-les-barreaux

- Être S : L'arbitraire des mesures de contrôle administratif en Tunisie :

http://omct-tunisie.org/wp-content/uploads/2019/12/Etre-S_Rapport_FR.pdf

- Rapport alternatif pour l'examen du VIème Rapport périodique de la Tunisie par le comité des droits de l'Homme : http://omct-tunisie.org/wp-content/uploads/2020/03/Rapport-Alternatif.pdf

- Contribution de la société civile l'examen du VIème Rapport périodique de la Tunisie par le comité des droits de l'Homme, pour l'application du Pacte relatif aux droits civils et politiques, ADLI, ATFD, FIDH, Groupe Tawhida Bechikh, Kawakibi Center, Observatoire du droit à la différence, Terre d'Asile, février 2020. Disponible sur le lien : http://adlitn.org/sites/default/files/pdcp_contribution_de_la_societe_civile_compil_2_mars_2020_2.pdf

ALPHAWIN STUDIO / 2020